اليابان
من زايباتسو إلى كيريتسو

د. أفراح محمد علي(*)

مقدمة

«الناس الحقيقيون الذين يعيشون في اليابان لا يختلفون عن عامة الشعب البريطاني، أي أنَّهم عاديون جدًا، وليس فيهم شيء غريب أو شاذ أو استثنائي»[1]، الأديب الايرلندي أوسكار وايلد O. Wilde (١٨٥٤-١٩٠٠م).

من هذهِ المقولة يتبيَّن لنا أنَّ اليابان تمتلك تاريخًا طويلًا كأمَّةٍ قوية صُلبة وشديدة الإرادة؛ لأنَّها لم تُحتل على مرِّ تاريخها، ونجحت بسرعةٍ فائقة أنْ تكسِّر الاحتلال الأول وتنهيه في تاريخها من قوات التحالف التي كانت أقوى قوة وسلطة فيها هي الولايات المتحدة الأمريكية، والذي خضعت له في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٥٢م)، مختلفةً بذلك عن جميع دول آسيا التي تعرضت لاحتلالٍ مشابه.

انفردت اليابان في تجربة الحداثة في أنَّها استطاعت أنْ تقلِّد التطور والبراعة وأنْ تعكسها في تطور هيكل الحكومة والاقتصاد الياباني الحديث، ولم يفوت الشعب الياباني انتهاز أيِّ فرصةٍ لتطوير الكثير من مؤسَّساتهم الخاصة؛ ليصنعوا تجربةٍ فريدة من نوعها لتُشكِّل دولة قومية حديثة عن طريق اختيار أفضل خصائص المجتمعات واقتصاد الحكومات الغربية، وإضفاء نكهة يابانية فريدة من نوعها؛ إذ برزت هذهِ الخصائص والنكهة الفريدة في تطور الاقتصاد الياباني عن طريق التكتلات التجارية المتمثلة بزايباتسو التي صنعت التجربة اليابانية في عهد ميجي، وكيريتسو التي خلقت المعجزة اليابانية في عهد الاحتلال حتَّى الوقت الحاضر.

إنَّ اختيار موضوع اليابان من زايباتسو إلى كيريتسو عنوان لبحثٍ؛ لأهمية هذهِ التجمعات التجارية في إثراء تاريخ اليابان الصناعي والاقتصادي وصولاً إلى السياسي والاجتماعي؛ لأنَّ

(*) الجامعة المستنصرية / كلية الآداب. afrahm@uomustansiriyah.edu.iq

هذهِ الشركات القابضة كانت تدعم رجال السياسة والأحزاب والحكومات في اليابان منذ عهد ميجي حتَّى الحرب العالمية الثانية؛ إذ كانت تستقطب الأيدي العاملة من الذكور لاسيَّما في الصناعات الثقيلة في أثناء الحروب التي خاضتها اليابان.

سنُبين في هذا البحث دور هذهِ الشركات القابضة وأهميتها في صناعة اليابان واقتصادها، وهل كان للحكومة اليابانية دور في تقديم الدعم والتسهيلات والامتيازات لهذهِ الشركات ولاسيَّما مجموعة زايباتسو القابضة، التي كان لها الدور الريادي في إنشاء بذرة الصناعة اليابانية في عهد ميجي، بعد أنْ عجزت الحكومة عن مواصلة دورها في الإمساك بزمام أمور التصنيع في مجال الصناعات الثقيلة.

الفرضية التي سنناقشها في هذا البحث هي دور هذهِ الشركات القابضة في نهضة تاريخ اليابان الصناعي خاصةً والاقتصادي عامة، وهل كان للإمبراطور ميجي دور في إنشاء الزايباتسو؟ وما دور الحكومة في أنْ تحول هذهِ الشركات والمجموعات المالية والصناعية إلى شركاتٍ احتكارية بيدها زمام أمور الأمة الاقتصادية، منذ عهد ميجي حتَّى الحرب العالمية الثانية. إذ سنوضح دور الولايات المتحدة في إنشاء الكيريتسو، وهل كانت الولايات المتحدة موافقة على إنشاء خلف لزايباتسو؟ ودوافعها كدولة محتلة خدمت اليابانيين وحدهم فقط أم خدمت الولايات المتحدة أيضًا؟ وهل كانت الكيريتسو كمجموعات شركاتٍ مشابهة لزايباتسو من حيث التشكيل والأسلوب والتأثير في الأحداث السياسية في اليابان وعلى الساحة الإقليمية والعالمية؟

والإشكالية التي سنحاول أنْ نوضحها في هذا البحث هي دور الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء وحظر مجموعات زايباتسو الاحتكارية كمؤسَّسةٍ غير ديمقراطية أسهمت وموَّلت الحكومة اليابانية في مغامراتها وحروبها العسكرية ماديًا وصناعيًا. وكيف أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت في إحياء خلف لزايباتسو بأسلوبٍ وطريقةٍ مختلفة؟ وما كانت دوافعها للموافقة في إنشاء هذهِ التجمعات الصناعية التي صارت تنافس أقوى الصناعات والمنتجات الغربية ولاسيَّما الأمريكية نفسها.

أولاً: زايباتسو ميجي

يفتقر مصطلح زايباتسو (Zaibatsu) إلى الدقَّة لأسبابٍ عدَّة، فهو مؤلَّف من جزأين يعني أولهما الثروة (zai)، ويعني الثاني المجموعة أو الزمرة أو الملكية (Batsu). وكان أصل المصطلح سياسي يعني (ملكية الثروة) أو (الزمرة المالية)، لكن منذ حوالي وقت الحرب العالمية الأولى أصبح ينطبق بنحوٍ شائع على التكتلات التجارية التي تُشكِّل المصدر الرئيس لهذهِ الثروة.

هناك بُعدًا تاريخيًا لهذا الغموض، على الرغم من أنَّ الغربيين يتحدثون عن بعض الزايباتسو وكأنَّما نشأت من السنوات المبكِّرة لعهد ميجي، إلَّا أنَّ اليابانيين لا يتحدثون عن (ملكية الثروة) حتَّى مدَّة الحرب العالمية الأولى، وبعبارةٍ أخرى من وجهة النظر اليابانية، تطلَّب الأمر سنواتٍ عدَّة قبل أنْ يجمع مَن بنى هذهِ التكتلات ثرواتٍ بالحجم الهائل الذي شكَّل مجموعةً منفصلة، وبذلك فقد مرَّت العديد من السنوات قبل أنْ ينطبق المصطلح على التكتلات نفسها[٢].

أصبح زايباتسو لأول مرةٍ مصطلحًا شائعًا بين خبراء الإدارة والاقتصاد، عندما ظهر المصطلح في كتاب (تاريخ القوة المالية في اليابان) (Nihon Kinken Shi)، الذي نُشر في وقتٍ متأخر من عهد ميجي، ولم يكن المُصطلح شائع الاستعمال في اليابان، حتَّى تبنَّته وسائل الإعلام في أواخر عام ١٩٢٠م[٣].

يختلف المؤرِّخون في تعريف أصل كلمة زايباتسو ومتَّى ظهر بالتحديد، يذكر مسعود ضاهر في كتابهِ (تاريخ اليابان الحديث (١٨٥٣-١٩٤٥م).. التحدي والاستجابة)، أنَّ مصطلح زايباتسو تردَّد في الوثائق الخاصة بالاقتصاد الياباني جميعها منذ عام ١٨٨٠م، وهو اختصار لكلماتٍ يابانية تُشير إلى تكتلاتٍ اقتصادية ضخمة تضم شركات ومؤسَّسات كبيرة في المجالات كلِّها؛ كالسكك الحديد، والمناجم، وصناعة السفن، وصناعة النسيج، والبنوك، وشركات التأمين، وغيرها. أشارت بعض الدراسات العلمية على أنَّ الإمبراطور نفسه كان أحد أعمدة هذا الكارتل، وكانت لديه ملكياتٍ واسعة وثروة كبيرة[٤]، بينما يذكر أندرو گوردن في كتابهِ: A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present، في تفسير زايباتسو، بأنَّه مصطلح يُترجم حرفيًا باسم (الزمرة المالية)[٥].

يفسِّر كينئيتشي أونو في كتابهِ: (التنمية الاقتصادية في اليابان)، في نشأة الزايباتسو، إذ يقول إنَّ الزايباتسو ولدت من رحم بعثة إيواكورا تومومي Iwakura Tomomi[٦] (١٨٧١-١٨٧٣م)؛ إذ تأثر توشيميتشي أوكوبو Toshimichi Okubo[٧] (١٨٣٠-١٨٧٨م)، أحد أعضاء هذهِ البعثة بالتكنولوجيا الغربية بشكلٍ خاص، وشجَّع أوكوبو بعد عودتهِ إلى اليابان عمليات التصنيع بشكلٍ قوي، لاسيَّما بعد أنْ تولَّى منصب وزير المالية، فشَمِلت سياسته تشجيع المستشارين الأجانب، واستضافة المعارض الصناعية الداخلية، وبناء الطرق، وتمَّت إقامة العديد من المصانع المملوكة للحكومة في مجالات الغزل والحرير وبناء السفن والتعدين، وبعد اغتيال أوكوبو في عام ١٨٧٨م، استمر المؤيدون له مثل كيوتاكا كورودو Kiyotaka Kurodo[٨]، وشيجينوبو أوكوما Shigenobu Ōkuma[٩] على اتباع سياستهِ[١٠].

لم تكن معظم المشاريع المملوكة للحكومة اليابانية ناجحة تجاريًا، لكن كانت لها تأثيراتٍ قوية على ظهور طبقةٍ من رجال الأعمال اليابانيين؛ إذ بيعت هذهِ المشاريع والمصانع بأسعارٍ رخيصة لرجال الأعمال من ذوي المكانة، ممَّا تسبَّب في فضيحةٍ في عام ١٨٨١م. وأصبحت العديد من هذهِ المشاريع الخاسرة بعد بيعها مربحةً عن طريق عمليات إعادة الهيكلية والاستثمارات الجديدة من المُلَّاكين الجُدد[١١].

كانت السِمَة الأكثر تميزًا لنظام الرأسمالية الناشئة في اليابان هو الدور الرئيس الذي لعبته الاحتكارات الصناعية التي أصبحت فيما بعد تُسمَّى الزايباتسو. تعود جذور العديد من عوائل الزايباتسو، وأبرزها ميتسوي Mitsui، وسوميتومو Sumitomo، إلى المنازل التجارية التي يعود تاريخها إلى عصر توكوگاوا Shogunate Tokugawa (١٦٠٣-١٨٦٧م). أمَّا بقية عوائل الزايباتسو، بما في ذلك ميتسوبيشي الشهيرة Mitsubishi، تأسَّست من الصفر من قبل رجال الأعمال في عهد ميجي

Meiji Era (١٨٦٨-١٩١٢م). بدأت هذهِ المجموعات في التماسك في شكلها الحديث في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر. لقد استغل مؤسِّسوها علاقاتٍ وثيقة وطويلة الأمد مع الحكومات اليابانية وروابط تآزرية بين الصناعات الرئيسة لتأسيس إمبراطورياتهم التجارية. كانت عائلة ميتسوي تجار تجزئة للسلع الجافة في كيوتو وإيدو (طوكيو فيما بعد) منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، إذ كانوا من الدائنين لشوگونات توكوگاوا حتَّى أيامهم الأخيرة عام ١٨٦٧م. قام المدير العام لشركة ميتسوي بتطوير العلاقات مع القوى المعارضة للشوگونية أيضاً في الستينيات من القرن التاسع عشر، كان هذا الأساس لبناء علاقاتٍ أكثر متانةً بعد عام ١٨٦٨م[١٢].

يُعزى جزء كبير من النجاح الاقتصادي الحديث في اليابان إلى مرحلتين هامتين من مراحل التاريخ الياباني، المرحلة الأولى عهد الإمبراطور ميجي، والمرحلة الثانية إلى المعجزة الاقتصادية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية. شَهِدت اليابان خلال مدَّة إصلاحات الإمبراطور ميجي، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فترةً انتقالية هامة، عَرفت فيها البلاد تحولاتٍ واسعة، بعد أكثر من قرنين من حكم أُسرة شوگونية توكوگاوا.

اتبعت حكومة ميجي في البداية النمط الغربي في الإصلاحات والتنمية، فقامت باستقدام أكثر من ثلاثة آلاف خبير غربي إلى اليابان؛ لتوظيفهم في حقول العلوم الحديثة والتكنولوجيا والرياضيات. وعَمِلت على إعادة تنظيم عملية الحكم بطريقةٍ ديمقراطية. كما خلقت حكومة ميجي بيئة أعمالٍ مواتية للشركات الخاصة؛ كي تساعدها على النموِّ والتطور، فقامت بإلغاء النُّظُم الإقطاعية، وأنشأت أحواضاً لبناء السفن، والأهم من ذلك شيَّدت المصانع لتبيعها بعد ذلك لأصحاب المشاريع بأسعارٍ منخفضة للغاية[١٣].

تشكَّلت زايباتسو من سياسات حكومة ميجي لريادة الأعمال الحكومية، والتي تميَّزت بتحديث الاقتصاد خلال تلك الحقبة؛ لفهم أهمية زايباتسو يجب على المرء أنْ ينظر في بداية عهد ميجي، إذ شكَّلت الزراعة ٧٠٪ من الإنتاج الوطني لليابان، وحوالي ثلاثة أرباع اليابان يعملون في وظائف متعلِّقة بالزراعة. استخدمت الحكومة عائدات ضريبة الأراضي لتمويل تخطيط الدولة وبناء وتمويل الصناعات التي حدَّدها البيروقراطيون لتكون ضروريةً للتنمية الاقتصادية في اليابان، ولم يعتمد البيروقراطيون في عهد ميجي على السوق الحرة في إصلاح الاقتصاد، لكنهم لم يطوروا الاقتصاد وحدهم[١٤].

إنَّ اهتمام الحكومة اليابانية في بداية عهد ميجي كان منصبًا على احتكار المصانع الكبيرة ذات الصلة بالصناعات الحربية، الثقيلة منها والخفيفة، كمصانع الحديد، والصلب، والبارود، وصناعة السفن. ثمَّ باعت تلك المشاريع بعد سنواتٍ قليلة من تأسيسها إلى القطَّاع الخاص لاستغلالها وتطويرها وبشكلٍ خاص في بناء السفن[١٥].

لم يكن الاقتصاد الياباني جيدًا في السنوات الأولى من عهد ميجي، إذ كانت البلاد تواجه أزمةً مالية بحلول نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر. وإنَّ ضعف الأداء لبعض الشركات الحكومية لم يكن المُسبِّب الرئيس، فضلاً عن الإنفاق الثقيل على المستشارين الأجانب، ورواتب الدايميو

والساموراي السابقين، والنفقات التي تكبَّدتها الدولة في تمرد ساتسوما عام ١٨٧٧م، ونقص نسبي في العُملة الصعبة لدعم العُملة الورقية؛ وتضخم حاد في الأسعار، وتضاعفت أسعار الأرز، بين عامي (١٨٧٧-١٨٨٠م)[١٦]. اتبعت حكومات عهد ميجي مبدأ ثابتًا يقضي بدعم مشاريع البُنى التحتية؛ لتسهيل وتطوير حركة الإنتاج في القطَّاعين العام والخاص، فكان رائد (الخصخصة المبكِّرة) تاكوشي أوكيتشي Taguchi Ukichi (١٨٥٥-١٩٠٥م)[١٧]، صاحب المبادئ العامة لنقل المصانع للقطَّاع الخاص general rules for transfer of plants to private hands، التي صدرت عام ١٨٧٩م، شكَّلت أحد أهم المعالم في تاريخ الخصخصة، لا في اليابان فحسب بل على المستوى الدولي[١٨]. أدركت الحكومة اليابانية أنَّ القوى الاقتصادية المحلية عاجزة عن بناء مصانع حديثة مجهَّزة بأحدث التكنولوجيا دون مساعدةٍ مباشرة من الدولة؛ لذلك بنت الكثير من المؤسَّسات الصناعية خلال مدَّةٍ قصيرة من الزمن، وما لبثت أنْ بيعت إلى مؤسَّساتٍ خاصة لإدارتها وتطوير الإنتاج فيها[١٩].

باعت حكومة ميجي في الخامس من تشرين الثاني عام ١٨٨٠م، بأمرٍ قضائي من المجلس الأعلى بعض المصانع والشركات المملوكة للحكومة بشروطٍ خاصة لمجموعةٍ من الأوليغاركية المالية المختارة مع المصلحة العامة في تطوير الاقتصاد الوطني. عُهد إلى هذهِ المصانع والشركات بالشواغل المؤثرة المعروفة باسم مجموعات الشركات الأربع الكبرى ميتسوي Mitsui، وميتسوبيشي Mitsubishi، وسوميتومو Sumitomo، وياسودا Yasuda[٢٠]. وكانت تُشكِّل شركاتٍ أخرى في الوقت نفسهِ على طريقة الشركات الأربع الكبرى فانطلقت من شركةٍ مركزية تُدعى الشركات القابضة Holding company؛ لتُدير عددًا كبيرًا من شركات الإنتاج والتسويق في مجالاتٍ مختلفة أطلق عليها اقتصاديون يابانيون (زايباتسو الصغرى) تمييزًا لها عن (زايباتسو الكبرى) أو الشركات الأُم. ولا يقل دور زايباتسو الصغرى عن الكبرى في الاقتصاد الياباني، ومنها: أوكورا Okura، وأسانو Asano، وكوهارا Kuhara، وفوروكاوا Furukawa، وفوجيتا Fujita، وهوندا Honda، وكوازاكي Kawasaki، وماتسوكاتا Matsukata[٢١]. ساعدت هذهِ الشركات خلال عَقدَي الثمانينيات والتسعينيات وخلال الحرب العالمية الأولى في صناعة المنسوجات والسكك الحديد، ثمَّ توسَّعت لاحقًا على القطَّاعات الأخرى[٢٢]. توصلت الحكومة اليابانية إلى وجوب التخلص من الصناعات بأقلٍّ من سعر التكلفة وفي بعض الحالات أقل من ١٠٪ من قيمة تكلفتها. أُجريت المبيعات في كثيرٍ من الأحيان بشكلٍ غير رسمي، من دون مناقصة، للأشخاص الذين لديهم تعاملات مع الحكومة عن طريق الجمعيات وكانوا موضع ثقة لدى الحكومة. كان واضحًا أنَّ هؤلاء الأشخاص كان لديهم شعور بالالتزام تجاه الحكومة، ممَّا ساعد في النهاية على زيادة الروابط القائمة بالفعل بين الحكومة ومصالح الشركات الكبرى[٢٣]. وكان هذا البيع واحدًا من عمليات بيعٍ عدَّة قامت بها الحكومة في سعيها للتخلص من الصناعات المؤسَّساتية غير الإستراتيجية في مجال الاسمنت والزجاج والمنسوجات والتعدين، ولم تتحول جميع الشركات التي قامت بالشراء في هذهِ المرحلة إلى زايباتسو، ولم تقم جميع تكتلات الزايباتسو بمثل هذهِ المشتريات، وقد كانت

سـوميتومو وياسـودا من أبـرز الغائبين عـن قائمة المشـترين؛ لكـن ممَّـا لا شـكَّ فيـه أنَّ أُسـس نمـوِّ الزايباتسو كانت في علاقاتها مع الحكومة[٢٤].

إنَّ النمط الحالي للبُنى المؤسَّساتية يدين بالكثير إلى الثـورة الصناعيـة اليابانيـة السريعـة (المتأخرة) (مقارنةً بالثـورة بالولايات المتحـدة وبلدان غرب أوروبا). وكان غيـاب البرجوازية المحلية المزدهرة اقتصاديًـا في أواخـر عَقـد السـبعينيات مـن القرن التاسـع عـشر يعنـي أنَّ تراكـم رأس المـال الـلازم للتطـور الصناعـي كان يجـب أنْ تتـولَّاه الدولـة ابتداءً، بمُساعدة مَن أطلقت عليهم تسمية (التجار السياسـيين) في تطوير صناعاتٍ محـددة. فالثروات القديمـة للتكتـلات التـي تملكها عوائل ميتسـوي وياسـودا زايباتسو أُسِّسـت على الدور الذي لعبوه في توفير الخدمـات الاسـتشارية والمالية للحكومة. ومـرةً أخرى تمَّـت مكافأة ميتسـوبيشي لزايباتسـو بمُسـاعدة الحكومـة بعـد أنْ سـاعد مؤسِّسـها إيواسـاكي ياتـارو Iwasaki Yataro (١٨٣٤–١٨٨٥م)[٢٥] في الهجوم عـلى تايوان عام ١٨٧٤م، بتوفـير وسـائل النقـل للقـوات اليابانيـة ومـن ثمَّ تقديم الدَّعم المادي لجهود قمع انتفاضة ساتسـوما عـام ١٨٧٧م. حصل إيواسـاكي في مرحلةٍ لاحقة عـلى حوض بناء السـفن في ناگازاكـي عندما باعته الحكومة عام ١٨٨٠م[٢٦].

تبلورت هذهِ المؤسَّسات الخاصة بمرور الوقت في مجمَّعاتٍ كبيرة ومتكاملة يقودها البيروقراطيون الحكوميـون في مجـالات التنميـة المرغوبة لإصلاح اليابـان. قدَّمـت الحكومة حوافز مثل التسـهيلات والتراخيص الحصرية، وتمويل رأس المال، وغيرها مـن الامتيـازات لهـذهِ الـشركات لضـمان الامتثال لهـا. عـلى الرغـم مـن أنَّ اليابـان كانـت في أمـسِّ الحاجـة إلى التكنولوجيـا الأجنبيـة والخبرة ورأس المـال، إلَّا أنَّ الحكومـة تبنَّت سياسـةً لإغلاق روَّاد الأعمال الأجانب باسـتثناءاتٍ قليلة لصالح التنمية المحلية[٢٧].

انتعشـت عمليـة التصنيـع السريـع في اليابـان طـوال عهـد ميجي عـلى قاعـدة تضافـر الجهود ما بـين الدولـة وتكتـل زايباتسـو؛ أي تعـاون القطَّاع العـام والخـاص، فأسـهمت البيروقراطيـة بكفاءةٍ عاليـة في تأمـين مصلحـة القطَّاعـين معًـا؛ انطلاقًا مـن اقتناعٍ قومـي بـأنَّ تعاونهما يصـبُّ في مصلحة اليابـان العليا، وحظيت عملية التحديث الصناعي بالأولوية المطلقة طيلة تلك السنوات، وتحولت إلى إحدى ثوابت السياسة الاقتصادية في اليابان طوال القرن العشرين، فكان من ثمار ذلك التعاون ولادة هذهِ المؤسَّسـات والـشركات الاحتكارية العملاقة الاقتصادية التي أصبحت ذات شهرةٍ عالمية[٢٨].

تسـبَّبت حكومـة ميجي في بعـض الأحوال في إربـاك رجال الأعمال وذلك من خلال السياسـات غـير المتناسـقة، ولكـن فيـما بعـد شـجَّعت هـذهِ السياسـات القطَّـاع الخـاص الناشـئ عـلى إقامـة صناعـاتٍ داخليـة واسـتبعاد المنافسـين الأجانب. إنَّ هذهِ السياسـة قد عُرفت باسـم (يونيو بوأتسو) yunyu boatsu (أي: إحـلال الـواردات). وبفضـل المسـاعدات الرسـمية الحكوميـة فـإنَّ مجموعـة رجـال الأعمال الكبيرة أخـذت بالظهور. وكان يُطلـق عـلى مجموعـات رجال الأعـمال ذات الارتباط السياسي القوي اسم (سايشو) seisho، أمَّـا مجموعـات رجـال الأعـمال التابعة لهـا فكانت تُعرف باسم زايباتسو[٢٩]. كانت شركات زايباتسو بمثابـة إمبراطوريـاتٍ مالية احتكارية تسـيطر على النشـاط الاقتصادي في البـلاد، وكان كلَّ عاملٍ في

إحدى المؤسَّسات التي أقامتها تلك البيوت المالية الكبرى يعد نفسه مسؤولًا عن رواج نشاطها، وكانت الطريق مفتوحة دائمًا لمن يُظهرون كفايةً ومقدرةً عالية من العمَّال للترقِّي في المناصب الإدارية حتَّى يصبحون أعضاءً في مجلس العائلة صاحبة رأس المال ويحملون لقبها[٣٠]. أي أنَّ هذهِ الأُسر الرأسمالية لا ترتبط فيما بينها برابطة الدم.

عزَّزت الحكومة نموَّ المجموعات الرئيسة نظرًا لاعتقادها أنَّ المخاوف الكبيرة كانت حيويةً لتنمية الصناعات الثقيلة في البلاد والتجارة الخارجية والمشاريع الاستعمارية. كانت هناك أيضاً روابط وثيقة بين المسؤولين الحكوميين وعائلات هذهِ الشركات الضخمة. بدأ عدد متزايد من كبار المسؤولين التنفيذيين في دائرة زايباتسو في شغل المناصب الحكومية العليا. وقد وضعت زايباتسو أيضاً علاقاتٍ وثيقة مع الأحزاب السياسية الرئيسية من خلال تزويدهم بدعمٍ مالي كبير[٣١]. واصل منتقدو مبادرات الحكومة المبكِّرة في المجال الصناعي القول بأنَّ الوظيفة الاقتصادية الرئيسة للحكومة كانت مجرد توفير بيئة مواتية للتنمية الخاصة إلى حدٍّ كبير من الصناعة الحديثة؛ لذا اتبعت الحكومة بعد هذهِ الانتقادات بشكلٍ عام سياسة شبه عادلة من تسعينيات القرن التاسع عشر إلى عام ١٩٢٠م في مجال الصناعة؛ إذ استطاعت زايباتسو أنْ تنمو بشكلٍ متزايد في مجال التنمية الصناعية، وحينما تحركت اليابان نحو (اقتصادٍ مسيطر عليه) في زمن الحرب في ثلاثينيات القرن العشرين، بدأت الحكومة بالتدخل على نطاقٍ واسع في القطَّاع الخاص، في عملية وضع سوابق للسياسات الصناعية[٣٢].

غمرت القوة الاقتصادية لزايباتسو قطَّاعات التمويل والتجارة والعديد من الصناعات الكبيرة بحلول العشرينيات من القرن العشرين؛ إذ سيطرت في السنوات (١٩١٤-١٩٢٩م)، ثلاث تكتلات زايباتسو (ميتسوي، وميتسوبيشي، وسوميتومو) على ٢٨٪ من إجمالي أصول أكبر (١٠٠) شركة يابانية. كانت المجمَّعات نفسها حتَّى عام ١٩٤٥م، تمتلك ٩ , ٢٢٪ من إجمالي الأصول لجميع شركات الأسهم اليابانية[٣٣]، تمكَّنت الزايباتسو خلال هذهِ السنوات من الوصول إلى إبداعٍ جديد في البُنى المؤسَّساتية، تمثلت في تبنِّيها نظام الشركات الفرعية المتعددة. فقد أتاح تأسيس الشركات التابعة لهذهِ الفروع أنْ تجمع تمويلها الخاص؛ وبذلك قلَّلت من خطر انهيار جزء من المجموعة الذي يُشكِّل خطرًا على الأجزاء الأخرى الأكثر ازدهارًا؛ ومنح الإدارات دافعًا للتمكن من الحصول على مدراء جُدد[٣٤].

اتبعت الحكومة منذ بداية عَقد الثلاثينيات، وتحديدًا في عام ١٩٣١م، سياسة عقلنة صناعية، إذ أصدرت قانون مراقبة الصناعات الهامة فمنحت الكارتلات تخويلًا في الصناعات المهمة. وهذا ساعد الزايباتسو كثيرًا التي كانت قبل ذلك غنيةً ومتنفِّذة فأصبحت أغنى وأقوى. صار لدى أكبر تكتلي زايباتسو وحدهما، ميتسوي وميتسوبيشي، حوالي سُبع التجارة والصناعة في العاصمة بحلول عام ١٩٣٧م. وكان معدَّل أجور العمَّال في زايباتسو الكبيرة التي تضم (٥٠٠٠) عامل يزيد على ضعف أجرة العمَّال في الشركات الصغيرة التي تضم (٣٠) عامل. ولم يكن الرابط بين الحكومة اليابانية والزايباتسو متسمًا على الدوام بالثقة التي لا حدَّ لها. فقد كان الكثيرون من رجال الحكومة اليابانية يرون أنَّ الزايباتسو كان لديها نفوذ أكثر

من اللازم وأنَّها كانت تتَّسم بالفساد والانحطاط ويصعب السيطرة عليها. وكانوا يفضلون عدم العقلنة إلى درجة أنَّ القليل من الزايباتسو كانت مهيمنة بمعزلٍ عن جميع الشركات الكبيرة الأخرى. وكان هذا أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الحكومة الترويج إلى (الزايباتسو الجديدة)، مثل: نيسان Nissan، وتويوتا Toyota اللتان كانتا نشطتان بشكلٍ خاص في مجالات إنتاج السيارات[٣٥]. كانت المصارف التي تتحكَّم بها أكبر أربعة شركات زايباتسو – ميتسوي، وميتسوبيشي، وياسودا، وسوميتومو – تسيطر على ٢٠٪ من مُجمل الإيداعات، و ١٤٪ من قروض النظام المصرفي بنهاية الثلاثينيات[٣٦].

احتفظت العوائل بمُلكيةٍ حصرية لأسهم الشركات القابضة العليا في التكتلات القديمة حتَّى وقتٍ قصير قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ لكنها حتَّى نهاية عَقد العشرينيات وبداية الثلاثينيات لم تكن تسمح بمشاركة عوام الناس في تملُّك أسهم الشركات التابعة المُكلفة. والتوسع الهائل في الاستثمار المصاحب للتوسع الياباني في القارة الآسيوية في عَقد الثلاثينيات وباندلاع حرب المحيط الهادي عام ١٩٤١م، أصبحت المُلكية الخارجية أمرًا واجبًا وكانت نسبتها كبيرة. فعندما سُمح لعامة الناس بامتلاك أسهم شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة المحدودة في عام ١٩٣٤م، تضاعفت (٢٧) مرة قيمة الأسهم المعروضة للبيع[٣٧]. بدأت عوائل الزايباتسو الكبرى مثل ميتسوي وميتسوبيشي المساهمة في برامج الضمان الاجتماعي، من أجل تحسين صورتهم؛ لذا قاموا بتنحية أفراد العائلة من المناصب الإدارية العليا واستبدلوهم بمدراء تنفيذيين على أمل إخفاء حقيقة أنَّ هذهِ التكتلات الضخمة كانت تسيطر عليها مجموعاتٍ عائلية. بيعت كمية شكلية من الأسهم للجمهور من أجل دحض تهمة أنَّها تكتلاتٍ احتكارية متماسكة بإحكام[٣٨]. فصلت هذهِ الممارسة بوضوح المُلكية عن إدارة الأعمال اليابانية في مرحلةٍ مبكرة نسبياً في التنمية الصناعية الحديثة[٣٩].

كان بعض أطراف التكتل يخاف على مصالحهِ من عسكرة الاقتصاد الياباني وتحويل البلد إلى دولةٍ إمبريالية تولي التسليح والحروب أهميةً مطلقة على حساب القطَّاعات الصناعية الأخرى في المجالات المدنية وليس العسكرية. لكن بسبب انحياز الإمبراطور الدائم والقوي إلى جانب المؤسَّسة العسكرية أُنشِئت مجموعة صناعية ضمَّت عددًا من قادة الاحتكارات الجدد الذين عرفوا بـ(الزايباتسو الجديدة)، التي كان لها الأثر الأكبر والحاسم في تمويل المغامرات اليابانية العسكرية، وحصدت أرباحًا طائلة من استغلال الأراضي التي احتلها الجيش الياباني. نجح أصحاب الاحتكارات الجُدد (الزايباتسو الجديدة) في تشجيع المغامرات العسكرية بشكلٍ واضح خلال العقود الممتدة من بداية الحرب اليابانية – الروسية حتَّى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. تمحورت أهداف (الزايباتسو الجديدة) حول نقطةٍ جوهرية ومركزية؛ هدفها تحويل اليابان إلى دولةٍ غنية، تملك جيش عصري متطور شديد الانضباط، تتعامل بنديَّة شديدة والدول الغربية، وقد تمَّ تحقيق ذلك الهدف[٤٠]. كثيرًا ما وصفت الشنكو shinko (زايباتسو الجديدة) بأنَّها (ديمقراطية)؛ لأنَّ تملُّك الأسهم كان متاح كليًا للجماهير ولم يكن الولاء للعائلة مطلوبًا في تعيين المسئول التنفيذي في

الشـنكو. عكس ما معروف في ظلِّ هيكل زايباتسو الأم التـي نـادرًا ما تُباع الأسـهم للأعضاء من قبل أطـرافٍ أخـرى، والتي قـادت وشركاتهـا القابضة الرائـدة قطَّاعـات التمويـل والصناعـة الثقيلـة والشحن التي شكَّلت قلب الاقتصاد الياباني[٤١].

تعرضـت الزايباتسـو إلى الهجـوم مـن كلٍّ من الأحـزاب اليسـارية واليمينية في ثلاثينيـات القرن العشريـن، وذلـك بزيادة عسـكرة اليابان وسـعي العوائل المالكة للزايباتسو إلى تقليل تورطها الفعَّال في ذلك. وشَـهِدت السـنوات التي سـبقت الحرب العالمية الثانية وكذلك سنوات الحرب زيادةً في عدد التجمعات الصناعية (الزايباتسـو الجديدة)، والتي لم تكن مملوكةً من قبـل عوائل. هذهِ الشركات كان تركيزها في الصناعات الثقيلة اللازمة لدعم جهود اليابان الحربية المتنامية بعد عام ١٩٣٧م[٤٢].

كان التوجـه الاقتصـادي لزايباتسـو الجديـدة (الشـنكو) في مجال الصناعات الثقيلة والكيميائية، وكانـت مهيمنة بشـكلٍ خـاص في كوريـا، لكن لم يكن لديهم بنوك خاصة بهم. أمَّا زايباتسـو الكبرى فقـد كانـت متوجهةً صوب منشـوريا في سياسـتها الاقتصاديـة، ولديهـا بنـوك تابعة لها تقـترض منها الحكومـات اليابانيـة بشـكلٍ مسـتمر. وكانـت كِلا الزايباتسـو تلقـى الدعـم وتعـاون وثيـق مـن البيروقراطية العسكرية والمدنية[٤٣].

تبنَّـت اليابـان قانـون الـشركات الداعمـة للمجهـود الحربي عـام ١٩٤٣م. فوضعـت الكثير مـن الـشركات تحـت السـيطرة الرسـمية للدولة. وكانـت الحكومـة تعتمد خطـط الإدارة العليا لهذهِ الـشركات وخطـط الإنتـاج وتفـرض غراماتٍ في حـال عـدم الوفـاء بالالتزامـات. وكان يتـم إمداد هذهِ الشركات في الوقت نفسـهِ بالمُدخلات اللازمة للإنتـاج ذلـك على أسـاسٍ مـن الأولويـات. كان الهـدف من هـذا القانون هو تعظيـم الإنتاج الحربي باسـتخدام المـوارد المحليـة[٤٤]. ستشـمل عمليـة التطهـير هـذهِ الـشركات بعـد خسـارة اليابـان في الحـرب العالمية الثانية واستسـلامها لقوات الحلفاء ضمن برنامج سياسـة الولايات المتحدة الأمريكية في اليابان بعد احتلالها للأخيرة بعد الحرب.

كانت هناك مجموعة أسـباب رئيسة وقفت وراء تطور ونموِّ الزايباتسو، منها: أولًا، امتلاكها مصادر مالية ضخمة جدًا، ثانيًا، نظام الشركة القابضة نفسه أعطاها سهولة الوصول إلى المصادر المالية (البنوك)، المـواد الخـام (المناجم)، والخطوط المبـاشرة للتجارة الخارجية. ثالثًا، قيادتها من قبل أفراد متمكِّنين كانوا عبـارة عن منظَّـماتٍ عائلية ضمنوا الموهبـة الإدارية الحديثة. ورابعًا، كانت الزايباتسو عبارة عن منظَّماتٍ عائلية المنطلـق، حيث طبقت مفهـوم الأسرة (أي) Ie[٤٥]، على بُنية العمل الجديدة[٤٦].

ثانيًا: الاحتلال الأمريكي لليابان وتصفية الزايباتسو

احتلـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة اليابان بـين السـنوات (١٩٤٥-١٩٥١م). تغيرت سياسـة الولايات المتحدة خلال تلك السنوات تجاه اليابان المحتلة تغـيرًا جوهريًا. كان الهدف في البداية هو نزع عسكرة اليابان، إذ أرادت الولايات المتحدة أنْ تحـاصر الاقتصاد الياباني وأنْ تُفقد اليابان القدرة على إنتاج المعدات الحربية، ولم يكن مسموحًا لها ببناء الصناعـات الثقيلة[٤٧]. قامت القيـادة العليا لقوات التحالف بإدخال الديمقراطية إلى اليابان، إذ أنَّ عدم توافـر مناخ ديمقراطي، التي تمثلت في الاحتكارات

الرأسمالية والانتقاص من حقوق العمّال والفلّاحين، وعدم التركيز على حقوق العمال، كانت تُعد من العناصر الداعمة للأهداف التوسعية للجيش الياباني. فكانت أولى إجراءات قوات التحالف حلَّ جماعات الزايباتسو، إذ اتهمت الشركات الكبرى بدعم النزعة العسكرية خلال فترة الحرب. وفُكِّكت الشركات الاحتكارية الزايباتسو إلى كياناتٍ اقتصادية منفصلة[٤٨]. شَمِلت الخطوة الأولى للتطهير القضاء على الزايباتسو الكبرى وبيع مخزونها للعامَّة؛ «فالشركات الكبرى كانت تمتلك في السوق (١٦٧) سهمًا سنة ١٩٤٦م، وبقيمة ٨،١ مليارات ين ياباني. بينما كان الرقم الإجمالي للأسهم في كلِّ مؤسَّسات الدولة يُقدَّر تقريبًا بـ(٤٤٣) مليون ين، هذا يعني أنَّ الشركات الكبرى كانت تمتلك تقريبًا ٤٠٪ من الإجمالي. تمَّ التخلص من (١٦٥) سهمًا بقيمة ٧،٧٥ مليارات ين سنة ١٩٥١م، فضلًا على أنَّ التطهير شَمِل أعضاء الزايباتسو من العائلات المؤسِّسة، وذلك بمنعها من القيام بنشاطاتٍ مالية في العالم»[٤٩].

كان يشوب الاستخدام المؤسَّساتي لمصطلح زايباتسو نقاط غموضٍ عدَّة، منها: هل كانت جميع التكتلات الكبيرة زايباتسو، أم فقط تلك التكتلات التي تسيطر عليها العوائل التي أسَّستها؟ ففي فترة الاحتلال، احتجت الوكالة التابعة للحكومة اليابانية والتي كُلِّفت بحلِّ الشركة القابضة للزايباتسو بأنَّ التكتلات التي تسيطر العائلة عليها لوحدها كانت زايباتسو، مع ذلك وضعت بنفس التصنيف تكتلًا واحدًا لم يكن تحت هيمنة العائلة. ويتضاعف الغموض من الإشارات إلى التجمعات التجارية بعد الحرب وكأنَّها إحياءٌ للزايباتسو، بالرغم من أنَّ هذهِ التجمعات تختلف عن تكتلات ما قبل الحرب بنواحي عدَّة مهمة[٥٠].

لم يكن واضحًا أنَّ الحكومة اليابانية كانت تشجع التنافس الاقتصادي بحدِّ ذاتهِ قبل خسارتها في الحرب العالمية الثانية، بقدر ما كان الأمر يعني لها أنَّ المصلحة القومية تنبع من دعم الشركات الكبرى والقومية والشركات القابضة الزايباتسو (الاتحادات المالية) ذات الموارد الغنية الضرورية لقيادة البلاد الصناعي؛ لذا لم يكن يوجد أيَّ سياسةٍ تمنع الاحتكار في اليابان، إذ كان هدفهم الأكبر هو صمود اليابان القومي في وجه التهديدات الاقتصادية والسياسية للهيمنة الغربية[٥١].

اتفق المحللان الاقتصاديان كينيجي مياشيتا Miyashita Ken'ichi وديفيد رسل Daivd W. Russell، في وصف ما سُمِّي بالتكتلات الأربعة الكبرى (ميتسوي، ميتسوبيشي، سوميتومو، ياسودا) على أنَّهم زايباتسو، فهذهِ الشركات الأربعة كانت في طريقها لتسنُّم مكانةٍ استثنائية بحصولها على الامتيازات الحكومية بدءًا من وقتٍ مبكِّر من عهد ميجي. وما عدا هذهِ الشركات الأربع الكبار، ليس هناك إجماع بشأن أيِّ العوائل والتجمعات ينبغي تضمينها في هذهِ التسمية. شُمِلت ستة تكتلاتٍ أضافية بالتسمية والتصفية في ظلِّ الاحتلال، وهي: نيسان، أسانو، فوروكاوا، أوكورا، ناكاجيما، ونومورا. وكانت هناك مجموعاتٍ أخرى مثل: شيبوساوا، ماتسوشيتا، رايكن، ونيجتسو (شيسو) بالإمكان عدَّها ضمن الزايباتسو اعتمادًا على المعيار المستخدم[٥٢].

نجح رئيس الوزراء الياباني شيجيرو يوشيدا Shigeru Yoshida (١٩٤٦-١٩٤٧م)[٥٣] بسياستهِ الحكيمة أنْ يوظِّف

أفكاره ويتفاوض مع إدارة الاحتلال الأمريكي في السنوات الأولى من نهاية الحرب، بما يعود بالنفع على الوضعية المعيشية الحرجة لليابانيين. استطاع بحنكتهِ السياسية أنْ يُقنع إدارة الاحتلال الأمريكي بعدم تفكيك مجموعات الزايباتسو بصورةٍ كاملة، فانخفض عدد الشركات المنحلة من (١٠٠) شركة إلى (٩) شركات، إذ لم تتعارض هذهِ التكتيكات السياسية لسياسة يوشيدا مع الواقع، ولم يكن يدعو إلى إخراج المحتل من الأرض بطريقةٍ غير مدروسة سلفًا. وإنَّما استثمر يوشيدا الموقف الأمريكي الحرج أمام أكثر من (١٠) ملايين عامل يعيشون على هامش البطالة؛ ما أدى إلى توافق واقع الاحتلال الأمريكي مع أفكار يوشيدا المعقولة، في الوقت الذي كان يخشى فيه الأمريكيون من فشل برنامجهم الإصلاحي؛ إذا ما اقترب الاقتصاد الياباني من نزعهِ الأخير[٥٤]. كانت خطوة يوشيدا هذهِ بداية ظهور النزعة الاقتصادية اليابانية، تمَّت في مذكَّرة التفاهم بين يوشيدا، وإدارة الاحتلال الأمريكي، إذ أولت هذهِ المذكَّرة اهتمامًا كبيرًا بالجانب الاقتصادي في عملية الإصلاحات الهيكلية للمُجتمع الياباني، وذلك على حساب تجريد الإمبراطور من جميع صلاحياتهِ، وتحويله إلى رمز وطني، ومنع اليابان من التسليح وخوض حروبٍ عسكرية[٥٥].

ساعدت سياسة يوشيدا على توفير فرص عملٍ لليابانيين في ظروفٍ اقتصادية كانت صعبة، وذلك بإعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي كعاملٍ مهم وفعَّال، وحصر البرنامج الاقتصادي للحكومة اليابانية في دائرة (كلُّ فَمٍ ينبغي أنْ يأكل)؛ ورفع شعار واقعي قام على أساس (أَن كلِّ يدٍ يابانية ينبغي أنْ تعمل). بذلك عبَّدت سياسة يوشيدا بتركيزها على الاقتصاد وترتيب الأمن مع الولايات المتحدة الأمريكية الطريق لأربعة عقودٍ لاحقة من الرخاء والتوسع في الإنتاج المحلي منذ عام ١٩٥٠م[٥٦].

حولت ما مجموعه (٨٣) شركة أسهمها إلى هيئة حلِّ الشركات القابضة، وتمَّ تجميد ممتلكات (٥٦) شخصًا وتحويل أسهمهم. أصبح بموجب قانون منع الاحتكار الذي أُقر في نيسان ١٩٤٧م، الشركات القابضة غير قانونية، في حين منع قانون إنهاء تحكم العوائل بالزايباتسو، الذي مُرر عام ١٩٤٨م، بمنع أفراد العائلة من تسنُّم مناصب إدارية؛ لكن في ذلك الحين لم يكن للقيادة العليا لقوات التحالف اليد الطولى على البُنى المؤسَّساتية اليابانية. ولم يؤدِّ حظر الشركات القابضة بفسخ الروابط بين الشركات التي كانت تؤلِّف الزايباتسو، وأغلب المديرين الكبار ظلوا في مناصبهم وهم بالطبع كانوا يفضلون الاستمرار بالتعاون مع شركائهم القدامى، وكانت هزيمة الوطنيين في الصين عام ١٩٤٩م تعني أنَّ الولايات المتحدة، التي كانت اللاعب الأكثر هيمنةً في صفوف الاحتلال، قد غيَّرت سياستها تجاه اليابان؛ لغرض بناء قدرتها الاقتصادية، وسرعان ما أُعيد تجميع الزايباتسو تحت مُسمَّى كيريتسو keiretsu[٥٧].

ثالثاً: الاحتلال الأمريكي لليابان وظهور الكيريتسو

واجهت سلطات الاحتلال برئاسة الجنرال ماك آرثر Douglas MacArthur (١٨٨٠-١٩٦٤م) القائد الأعلى لقوات الحلفاء (SCAP)، اقتصادًا يابانيًا في حالة انهيار؛ لكن تصريح سياسة الاحتلال الأصلي بشأن اليابان (تمَّ الإعلان عنه

في ٢٢/ أيلول/ ١٩٤٥م) نصَّ بوضوحٍ على أنَّ مسؤولية إعادة الأعمار الاقتصادي كان يجب أنْ تُترك في المقام الأول في أيدي الشعب الياباني وحكومتهِ، نصَّ في تصريحهِ أنَّ «محنة اليابان هي النتيجة المباشرة لسلوكها، ولن يتحمل الحلفاء عبء إصلاح الضرر»[٥٨].

نصَّ التوجيه الأساسي الابتدائي للحكومة الأمريكية للقيادة العليا لقوات التحالف لاحتلال اليابان في ٨/ تشرين الثاني/ ١٩٤٥م: «ستوضح للشعب الياباني أنك لا تتحمل أيَّ التزامٍ بالحفاظ على أيِّ مستوىً معيشي معيَّن في اليابان». هذهِ النقطة بالذات أصبحت أكثر تحديدًا من قبل بعثة أدوين ويندل باولي Edwin Wendell Pauley[٥٩] للتعويض في تشرين الثاني/ ١٩٤٥م، والتي تفيد بأنَّ قوات الحلفاء «يجب ألَّا تتخذ أيَّ إجراءٍ لمساعدة اليابان في الحفاظ على مستوىً معيشي أعلى من الدول الآسيوية المجاورة المتضررة من العدوان الياباني». ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ هذا البيان كان يهدف إلى خلق مجالٍ للضغط في الحصول على تعويضاتٍ أكبر، سرعان ما اعترفت دول الحلفاء بغياب الواقعية في بيان باولي[٦٠]، وفي كانون الثاني/ ١٩٤٧م، أصدرت لجنة الشرق الأقصى، اجتماع لجنة من (١١) دولة في واشنطن العاصمة كانت مسؤوليتها صياغة السياسات المتعلِّقة باليابان، توجيهًا تُعلن فيه أنَّه «ينبغي تعريف احتياجات اليابانيين وقت السلم على أنَّها في الغالب مستوى المعيشة السائد في اليابان خلال الفترة (١٩٣٠-١٩٣٤م)». كان الموعد المفترض لتحقيق هذا الهدف هو عام ١٩٥٠م، لكن سرعان ما اتضح أنَّ هذا الموعد غير واقعي، وشعرت سلطات الاحتلال بقيودٍ متزايدة بسبب حقيقة أنَّ عليها المشاركة في مهمة إعادة البناء الاقتصادي لليابان[٦١].

كانت للحرب الباردة أثر مباشر في تغيير سياسة الحلفاء والاحتلال الأمريكي الاقتصادية في اليابان، بعد الحرب العالمية الثانية أرسلت الولايات المتحدة وكيل وزارتها لشؤون الجيش ويليام دريبر William Henry Draper (١٨٩٤-١٩٧٤م)[٦٢] إلى اليابان في آذار/ ١٩٤٨م، فأوصى ببناء الصناعة والتجارة بشكلٍ يجعل اليابان حصنًا منيعًا أمام تمدد الشيوعية في آسيا، وأرسلت وزارة الخارجية الأمريكية جورج كينان George Kennan (١٩٠٤-٢٠٠٥م)[٦٣] إلى اليابان لمراجعة نموها الاقتصادي ودورها المُحتمل في الحرب الباردة وتوصل إلى استنتاجاتٍ مشابهة. وبالفعل كانت الولايات المتحدة بحلول ذلك الوقت ترغب في سحب قوات الاحتلال وتوقيع معاهدة سلامٍ تمنح اليابان الحرية في إعادة بناء نفسها. واقترح ذلك في أواخر أربعينيات القرن العشرين، إلَّا أنَّ الروس رفضوا دعم هذهِ الخطوة ومددوا الاحتلال لخمس سنواتٍ أخرى[٦٤].

حذَّرت الولايات المتحدة اليابانيين من أعباء التعويضات التي لا مفرَّ منها بموجب إعلان مؤتمر بوتسدام Potsdam Conference الصادر في ٢٦/ تموز/ ١٩٤٥م، والذي نصَّ على: بموجب المادة (١١)، أنَّه «يُسمح لليابان بالحفاظ على الصناعات التي ستدعم اقتصادها وتسمح بتطبيق تعويضاتٍ عينية فقط، ولكن ليس تلك التي ستمكِّنها من إعادة التسلُّح للحرب». لماذا (العينية)؟ وكانت الأسباب هي: (١) إنَّ التعويضات النقدية تستلزم كسب العملات الأجنبية، ممَّا يعني تشجيع صادرات

اليابان؛ (٢) إنَّ التعويضات عن طريق إرسال العمَّال اليابانيين إلى الخارج من شأنها أنْ تؤدي إلى منافسةٍ غير مرغوب فيها في أسواق العمل في البلدان المستقبلة التي تُعاني في الواقع من زيادة العرض من العمالة غير الماهرة؛ و (٣) يجب تجنب أنْ تكون التعويضات في شكل منتجاتٍ مصنَّعة، على الرغم من أنَّها (عينية)؛ لأنَّها ستساعد في إعادة بناء الصناعات التحويلية اليابانية. في أعقاب هذا التوجه الأساسي، تمَّ إصدار بيان التعويض الأولي الذي وضعه باولي في ٧/ كانون الأول/ ١٩٤٥م، مفاده أنَّ التعويضات يجب أنْ تبدأ، أولاً وقبل كلِّ شيء، من الأصول التي تحتفظ بها مجموعات الزايباتسو[٦٥].

كثيراً ما كان يُقال إنَّ الاحتلال بدأ ينحسر في أواخر عام ١٩٤٧م وهذا الاتجاه بدا بشكلٍ أوضح في عام ١٩٤٨م. إذ منحت الولايات المتحدة اليابان المساعدات لتبني بُنيتها التحتية وقاعدتها الصناعية (ميزانية المساعدات الأمريكية لعام ١٩٤٧م لليابان بلغت حوالي (٤٠٠) مليون دولار أمريكي). كان مقدرًا لليابان أنْ تصبح ماكينة النمو لاقتصاد المنطقة، التي ستوفر المواد الأولية والأسواق للمُنتجات المصنَّعة، والمفارقة أنَّ ذلك لم يكن يختلف كثيرًا عن الخطط الاقتصادية اليابانية التي تمَّ رسمها في أثناء الحرب. وكجزءٍ من هذهِ التطورات الجديدة تمَّ وضع الاستمرار المخطَّط لتطهير الزايباتسو، والذي كان من المفروض أنْ يشمل تفكيك (١٢٠٠) شركةٍ أخرى، على الرَّف. وبرز بدلًا من ذلك شكل معدَّل للزايباتسو سُمِّي كيريتسو كيكيو (الشركات المصطفة). وكانت بُنيتها كسابقتها لكن ارتباطها أقل وثاقة ولم تعد تمتلكها عائلة. إلَّا أنَّها احتفظت بأسمائها الأصلية، وبذلك أصبحت الأسماء ميتسوي وميتسوبيشي وياسودا وسوميتومو شائعةً مرةً أخرى في اليابان[٦٦]. إنَّ توقف الصناعة اليابانية ترك فراغًا في اقتصاد الشرق الأقصى والذي كان له ردَّ فعلٍ سلبي على جميع البلدان، وليس فقط على اليابان هذا من جانب. ومن جانبٍ آخر كانت المخاوف الأمريكية بشأن التعويضات التي يجب على اليابان دفعها، سيتم دفعها فعليًا من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين؛ إذ إنَّ مقترحات تعويضات باولي ستجعل من المستحيل على اليابان أنْ تصبح مكتفيةً ذاتيًا وأنَّ الاقتصاد الياباني المنهار سيظل شبه عبء دائم على موارد الولايات المتحدة. وهكذا أصبح واضحًا بشكلٍ متزايد لدى قيادة الحلفاء مع مرور الوقت حتَّى عام ١٩٤٨م أنَّه يتعيَّن مراجعة مقترحات باولي[٦٧].

قدَّمت الولايات المتحدة لليابان مساعداتٍ كبيرة في المدَّة المباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، تلتها الطلبيات الخاصة للحرب الكورية مع وصولٍ بها محاباة للأسواق الأمريكية، وبالطبع لم يكن ذلك حبًا باليابان. فقد كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى اليابان لتشكِّل جزء (الحصن الأمريكي) في المحيط الهادي لصدِّ التوسع الشيوعي في آسيا. وكان ذلك تبادلًا فعَّالًا – تعاون الدفاع الياباني والقواعد الأمريكية في الأراضي اليابانية في مقابل سياساتٍ لمصلحة النمو الاقتصادي الياباني، مضمونها القوة العسكرية مقابل القوة الاقتصادية، فكانت المشكلة أنَّ النمو السريع والثابت للاقتصاد الياباني وصادراتها إلى الولايات المتحدة تسبب بردِّ فعلٍ عنيف في بداية السبعينيات، حيث اشتكى المنتجون الأمريكان أنَّ الشركات اليابانية تُلحق الضرر بهم. للمرة الأولى منذ حرب المحيط الهادي

بدأت الولايات المتحدة النظر إلى اليابان على أنَّها العدو[٦٨]. ربما لم يكن هناك مَن يتوقع أنْ تنجح اليابان بهذهِ السرعة، وبالتأكيد ليس إلى الحدِّ الذي يمكن لليابان أنْ تتحدى الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية.

ارتكزت أولويات رئيس الوزراء الياباني يوشيدا في مرحلة ما بعد الحرب على معالجة الأوضاع الاقتصادية المأساوية التي خرجت بها اليابان من الحرب، وإنعاش الاقتصاد وإنهاء الاحتلال وتأسيس علاقة صداقة مع الولايات المتحدة، كان عليه لتحقيق ذلك أولًا أنْ يكون حلقة الوصل بين اليابان وقيادة الاحتلال، وأنْ يقوم بدور التخفيف من اندفاعات المسؤولين في قيادة الاحتلال وتطلعاتهم غير الواقعية أحياناً، وملائمة ذلك مع تطلعات اليابانيين واهتماماتهم التي كانت بعيدةً عن اهتمامات قيادة الاحتلال[٦٩].

إنَّ حلَّ شركات الزايباتسو القوية في عام ١٩٤٥م، وما تبعه من تبنِّي قانون حظر الاحتكار في نيسان/ ١٩٤٧م، وإنشاء لجنة مراقبة الأعمال التجارية في اليابان من قبل الاحتلال الأمريكي، لم تحول هذهِ الأمور من دون تأسيس مجمَّعاتٍ صناعية ومالية وتجارية كبرى على غرار الزايباتسو قبل الاحتلال منذ عَقد خمسينيات القرن العشرين والتي عُرفت بكيريتسو[٧٠]. لم يمرَّ وقتٌ طويل قبل أنْ تقوم المجموعات المؤسَّساتية بالتوحد مرةً أخرى، تحت المصطلح الحديث التسمية (كيريتسو). عاد استخدام أسماء الشركات القديمة منذ عام ١٩٥٢م: فقد أُعيد تشكيل شركة ميتسوبيشي بحلول عام ١٩٥٤م، وميتسوبيشي للصناعات الثقيلة ولدت بعد (١٠) سنوات. وعلى الرغم من أنَّ الشركات القابضة ظلَّت ممنوعةً حتَّى عام ١٩٩٧م، إلَّا أنَّ المصارف الرئيسة والتي كانت من المكونات الجوهرية الأخرى للزايباتسو في الغالب، لم تمتد إليها يد القيادة العليا لقوات التحالف، وكان تجمع الشركات الصناعية حول هذهِ المؤسَّسات المالية[٧١].

إنَّ التغييرات التي حدثت على الجبهتين المحلية والدولية أدَّت إلى تخفيف العقوبات حول تركيز القوة الاقتصادية في اليابان. على الجبهة الأخيرة، بعد قيام الصين الشيوعية، تحولت السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه اليابان إلى سياسة دعمٍ وتعزيز القوة الاقتصادية اليابانية. ثانياً، دعم النموِّ الصناعي وزيادة الطاقة الإنتاجية في اليابان لحاجة الولايات المتحدة للإمدادات خلال الحرب الكورية. أمَّا على المستوى المحلي، خفَّفت التشريعات في عام ١٩٤٩م، ثمَّ في عام ١٩٥٣م، القيود المفروضة بموجب قانون مكافحة الاحتكار. سُمح للشركات المالية بحلول عام ١٩٥٣م، بامتلاك ما يصل إلى ١٠٪ من الأسهم القائمة للشركات غير المالية وأُلغي الحظر المفروض على الاحتفاظ بأسهم الشركات المنافسة[٧٢].

كان من المستحيل بالنسبة للكيريتسو إعادة بُنية الزايباتسو العمودية؛ لأنَّ الأخيرة كانت تسيطر عليها الشركات القابضة (holding)، التي كانت محظورة قانونيًا بموجب المادة التاسعة من قانون حظر الاحتكار لشهر كانون الأول ١٩٤٧م. فقد أُعيد تكوين ترابط المجموعات عن طريق المشاركات المتقاطعة بين شركات المجموعة، المحددة بمُعدل ٥٪ من أصول منشأة أخرى بالنسبة للشركات المالية، وبمُعدل ١٠٪ بالنسبة لشركات التأمين. فضلًا عن أنَّ المشاركات المالية تعقد الروابط بفضل العلاقات ما بين الأشخاص،

والعلاقات طويلة الأمد ما بين الزبائن والموردين[٧٣]. نمى التصنيع الياباني بسرعة بعد الحرب بسبب قوة الكيريتسو، حيث كانت القوة الاقتصادية التي يمكن لهذهِ التجمعات المؤسَّساتية تسخيرها هائلة. فكل كيريتسو لديها مؤسَّسة مالية لتمويل صناعات المجموعة، وهي تجمع للشركات ذات الروابط الرسمية وغير الرسمية والدعم المباشر وغير المباشر. كما أنَّ لكلِّ مجموعةٍ شركة تجارية تشتري وتبيع مجموعة من البضائع محليًا ودوليًا. كانت الكيريتسو تميل في عَقد الخمسينيات إلى التركيز على الصناعات الأساسية المفضلة لدى الحكومة، كإنتاج الفولاذ والتعدين وبناء السفن، وقد ساعدتها كثيراً طلبات الجيش الأمريكي من أجل الحرب في كوريا[٧٤].

تشكَّلت الكيريتسو بصيغتين أفقية (يوكو) وعمودية (تاتي)، فالكيريتسو الأفقي هي مجموعة من الشركات، والتي يربطها أحيانًا وليس دائماً اسم مشترك، لكنها دائمًا تتمحور حول (مصرف رئيسي) وشركة تجارة عامة. وترتكز العلاقات ضمن المجموعة على الحيازة المتبادلة لأسهم كلِّ شركة، وذلك بالاقتراض من المصرف الرئيسي، والتبادل المشترك للمعلومات. وفي المقابل الكيريتسو العمودي هي مجموعة تنقسم إلى شبكات إنتاج وتوزيع. وتختلف قوة الروابط بين الكيريتسو العمودية على وفق درجة الاعتماد بين المتعاقدين الثانويين أو الموزعين على ما يُسمَّى عادةً بالشركة (الأم) في قمَّة الهرم[٧٥]. تألَّفت مجموعة كيريتسو من شركاتٍ أعضاء في نادي الرؤساء للمجموعة. في الوقت الذي تباينت فيه أعداد الشركات من مجموعةٍ لأخرى، فكان معدلها (٣٢) شركة في كلِّ مجموعة. وتُقسم الشركات الأعضاء بشكلٍ عام إلى مصارف تأمين وشركات غير مالية. وكمُعدل تمتلك المجموعة أربعة مؤسَّساتٍ مالية – مصرف مدينة واحد، مصرف ائتمان واحد، شركة تأمين على الحياة واحدة، وشركة تأمين بحري وضدَّ الحريق واحدة. ومن بين (٢٨) شركة غير المالية في المجموعة، (١٩) منها شركات تصنيع[٧٦]. تكونت كيريتسو الأفقية من ستِّ مجموعاتٍ كبرى عُرفت في اليابان باسم (المجموعات الصناعية الست الكبرى)، أربع منها أعادت رسم الزايباتسو القديمة، وهي: ميتسوي، وميتسوبيشي، وسوميتومو، وفويو. وتشكَّلت مجموعتان حول المصارف وهما دايتشي كانيجو وفوجي. هذهِ المجموعات الست الكبرى التي يدخل في علاقات تبعية معها، بوساطة روابط مالية بين الأشخاص، ما يقرب من نصف عدد الشركات اليابانية الكبرى، أسهمت في نهاية عَقد ثمانينيات القرن العشرين، بما يعادل ١٠٪ من التقويم السوقي لسوق طوكيو للأوراق المالية، وبما يعادل ١٨٪ من الأرباح الصافية، و ١٧٪ من المبيعات، و ٥٪ من اليد العاملة في الشركات. استطاعت هذهِ المجموعات مواجهة المنافسة الخارجية بحصولها على تمويلاتٍ متميزة، بفضل مصرف المجموعة الرئيس أو الشركة التجارية، وتمتعها بشبكات توزيع أسيرة، وقدرتها على تنفيذ مشاريع طويلة الأمد، وتشجيع مصرف المجموعة الذي يقوم بدور مدير منشأة أكثر من دور مُساهم معني بالربحية المباشرة لرأس المال[٧٧].

اعتمدت حسابات الحجم ونطاق نفوذ كيريتسو الأفقي على مدى صرامة العضوية في كلِّ مجموعة: فكلَّما زادت مرونة تعريف العضوية كلَّما أنتج ذلك بطبيعة الحال تقديراتٍ أكبر لأهميتها

الإجمالية في الاقتصاد. تستنتج صحيفة فايننشل تايمز Financial Times اللندنية أنَّه استنادًا إلى مسحٍ أُجري عام ١٩٩٤م شَمِل (١٩٥) شركة لها عضوية في تجمعات الستة الكبار كيريتسو، أنَّهم بمجموعهم يسيطرون على ٣٨٪ من رأسمال السوق، ولديهم ٤،٥٪ من الأيدي العاملة، ١٦٪ من المبيعات و ١٧٪ من صافي الأرباح في اليابان. فضلًا عن المصرف الرئيسي في مركز كلِّ مجموعةٍ هناك نموذجين شركة التأمين على الحياة، وشركة تأمين في مجالٍ آخر، ومصرف ائتمان، ومؤسَّسات اثنان أو ثلاث كبرى للتصنيع. وبعد هذا الجوهر يمكن أنْ يكون للكيريتسو الأفقي الكبير شركة تنافس في جميع الصناعات الرئيسة[٧٨].

أصبحت كيريتسو بقوتها الاقتصادية الهائلة مشكلة على الأمريكيين مواجهتها، فلم يكن لديها نفوذًا سياسيًا مهولًا في اليابان (كالحفاظ على تعريفةٍ جمركية عالية) فحسب، بل كانت تستطيع تعبئة مواردها لتستهدف قطَّاع معيَّن وتقضي على منافسها. إذ تكونت بُنيتها من مجاميع من الشركات تتسم بتشابك أسهمها، والدعم المالي المستقل وشركة تجارة عامة في الجوهر. تنتشر نحو الخارج (ونحو الأسفل) من كلِّ مؤسَّسةٍ رئيسة في المجموعة طبقاتٍ عدَّة من الشركات التابعة أو المجهِّزين الذين يعتمدون على الشركات الرئيسة في طلبياتهم. كما تخلَّل البُنية روابط غير رسمية، إذ يجتمع المدراء الكبار للشركات الكبرى معًا بشكلٍ منتظم في المجلس الرئاسي للمجموعة، حيث يناقشون مسائل للاهتمام المشترك، كما تلعب العلاقات الشخصية والالتزامات دورها أيضاً. وينطبق الحال أيضاً عن الروابط بين الشركات الكبرى وأحيانًا آلاف الشركات الصغرى؛ إذ قد تأخذ الارتباطات طويلة الأمد أولوية على أسعار المواد الأرخص سعرًا على سبيل المثال. وهناك ارتباطاتٍ غير رسمية بين شركات كيريتسو وبين الشركات المستقلة من خارج المجموعة يمكن بموجبها ترتيب منح قروض أو أيِّ شكلٍ آخر من أشكال التعاون التجاري. تمثل هذهِ الروابط حواجز تجارية غير رسمية تستمر في إثارة سخط منافسي اليابان[٧٩].

الاستنتاجات:

ساعدت هذهِ الشركات التجارية المالية والصناعية في تطوير الصناعة والاقتصاد الياباني في مراحل مختلفة من تاريخ اليابان، ومن خلال هذهِ الدراسة توصلنا إلى جملةٍ من النتائج المهمة، منها:

• أصبحت شركات الزايباتسو الكبرى إمبراطورية تجارية مترامية الأطراف تضمُّ عشرات الشركات في مجالات التمويل والنقل والتجارة والتعدين والتصنيع؛ إذ اجتمعت كل زايباتسو معًا في القمة من شركةٍ قابضة حتَّى بداية الحرب العالمية الثانية.

• كانت العائلات الفردية (عائلات ميتسوي، ياسودا، وسوميتومو، وفي حالة شركة ميتسوبيشي مجتمعة) هي المالك الحصري لهذهِ الشركات القابضة، إذ كانوا يسيطرون على الشؤون العامة للمُجتمع.

• استغلت العوائل التي أسَّست شركات زايباتسو الظروف السياسية التي مرَّت بها الإمبراطورية؛ لتسيير تجارتها، فكانت أغلبها تقف إلى جانب الجهة التي بيدها الحكم في الحكومة اليابانية؛ لذا استطاعت شركات وعوائل الزايباتسو

حتَّى الحرب العالمية الثانية من الوصول إلى التحكم المزدوج بالتكنولوجيا ورأس المال.

• لم تكن شركات زايباتسو الستة الكبار الرئيسة تتحكَّم بالاقتصاد الياباني قبل عام ١٩٤٥م فحسب؛ بل تمكَّنت أيضًا بوساطة علاقاتها العمودية التحكم بشركاتها، وأنْ تصنع حواجز عالية يصعب على المنافسين اجتيازها؛ إذ كانت الزايباتسو مؤسَّسة يابانية تمنح القليل من القدرة على التفاوض للشركات الصغيرة التي كانت دون الشركات القابضة في قمَّة الهرم.

• كانت الزايباتسو وراء تمويل المغامرات العسكرية للحكومات اليابانية منذ عهد ميجي حتَّى خسارة اليابان في الحرب العالمية الثانية؛ إذ كانت بعض عوائل الزايباتسو ذات الأصول الممتدة إلى عهد إيدو تُساند شوگونات توكاگاوا أيضًا، أي بمعنى: إنَّها كانت تُساند السلطة الحاكمة اليابانية دائمًا كما كان الحال مع عائلة ميتسوبيشي.

• لا يمكن النفي أنَّ الزايباتسو ساعدت في دعم المغامرات والمجهود الحربي للحكومة اليابانية فقط، وإنَّما كان دورها في تطوير الصناعة والاقتصاد الياباني في عهد ميجي حتَّى الحرب العالية الثانية كبيرًا جدًا.

• كان دعم الزايباتسو للحكومات اليابانية ناتجًا من اعتقادهم بضرورة حماية الوطن وتطوير الأمة اليابانية؛ لكن هذا لا يمنع إطلاق صفة الوصولية عليهم للوصول إلى غاياتهم في تطوير تجارتهم ومنافعهم الشخصية المتبادلة كشركاتٍ مالية وصناعية مع الحكومات اليابانية، فكلَّما كانت زايباتسو تدعم الحكومة، حصلت على امتيازاتٍ وتسهيلاتٍ بالمقابل، إذ كانت الحكومات اليابانية تلجأ إليها للحصول على الأموال كلَّما كانت بحاجةٍ إلى القروض، فضلًا عن دعم الحكومات لها في توفير المواد الأولية والامتيازات والتسهيلات لصناعاتها الحربية التي جنت من ورائها أموالًا طائلة. أي بمعنى: إنَّ الزايباتسو بنت ثروتها من حروب اليابان.

• حظر ماك آرثر ومستشاروه الزايباتسو؛ لأنَّهم عدوها مؤسَّسة غير ديمقراطية جمعت النفوذ والسلطة والمال في أيادي قليلة، كانت نتيجة ذلك إقحام اليابان في حروبٍ عدَّة ومنها الحرب العالمية الثانية.

• حُظرت الزايباتسو بقرارٍ أجنبي، أي بقرار من القيادة العامة لقوات الحلفاء، ومن ثمَّ بقرارٍ ياباني بموجب قانون منع الاحتكار الصادر في نيسان ١٩٤٧م، التي عدَّت الشركات القابضة غير قانونية.

• نشأت الكيريتسو بظروفٍ مغايرة لنشأة الزايباتسو، فالأولى نشأت في ظلِّ الاحتلال الأمريكي وقوانينه لليابان ومباركته؛ لحاجتهم إلى الصناعات والمنتجات اليابانية، عكس الزايباتسو التي لاقت دعمًا قويًا من حكومة اليابان.

• على الرغم من أنَّ الكيريتسو ضمَّت بعض الشركات القديمة المحظورة من زايباتسو إلَّا أنَّها عملت بطريقةٍ مغايرة لسابقتها من نواحي سيطرة العائلة وارتباط الدم؛ بل اعتمدت كيريتسو على أولوية نظام الارتباطات الطويلة الأمد في تعامل الشركات فيما بينها على التنافس في الأسعار.

•كان لرئيس الوزراء الياباني يوشيدا دور كبير في تأسيس الكيريتسو بسياستهِ المحنكة مع قائد

قـوات التحالـف مـاك آرثر بعـدم حـلِّ الشركات اليابانية جميعها وخضوعها للتطهير، وبذلك عادت من جديد بعض الشركات والتسميات القديمة من زايباتسـو إلى الوجود في المرحلة الجديدة من تاريخ اليابان في ظلِّ الاحتلال، كميتسوي وميتسوبيشي.

• كان للأوضـاع الإقليميـة والعالميـة دور كبير كامتداد النفوذ الشـيوعي إلى آسيا، ولاسيَّما الصين والحرب الكورية في تشـكيل تجمعات الكيريتسـو، التـي تولَّت عمليـة تجديد الاقتصـاد الياباني المنهار وبنائـهِ في الحـرب العالميـة الثانيـة، بعـد أنْ أيقنـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة حاجتهـا إلى اليابان حليفةً قوية لصدِّ التمدد الشيوعي في آسيا.

• أصبحت الكيريتسـو ليس فقط على مسـتوى اليابـان العامل الذي سـاهم في المعجـزة اليابانية في سـتينيات وسـبعينيات القرن العشريـن فقط، وإنَّما عـلى صعيد العالم اسـتطاعت ونجحت أنْ تشـكِّل قـوة اقتصاديـة تنافـس أقـوى الـدول الصناعيـة ولاسيَّما أمريكا نفسها.

• بعد مـا حقَّقته مجموعات كيريتسـو التجارية مـن قفـزةٍ في المجـالات الصناعيـة والاقتصاديـة جميعهـا انعكسـت آثارها عـلى اقتصاديـات المنطقة والـدول الأوربيـة والولايات المتحـدة الأمريكية، أثـار ذلـك اسـتياء الـدول الصناعيـة المتقدمـة، ممَّا انعكـس عـلى نظـرة الولايـات المتحـدة الأمريكية للياباـن كعدوٍّ من جديد في سـتينيات وسـبعينيات القرن العشرين.

• اختلفت كيريتسـو عن زايباتسو في أنَّ الأولى أصبحـت شركاتٍ تجاريـة وصناعيـة ومالية كبرى في اليابـان والعـالم في أوقـات السـلم التي تعيشـها الإمبراطورية اليابانية حتَّى يومنا هذا.

الهوامش:

(١) باتريـك سـميث، **اليابـان: رؤيـة جديـدة**، ترجمة: سـعد زهـران، (الكويـت: المجلـس الوطني للثقافـة والفنون والآداب، ٢٠٠١م)، سلسلة عالم المعرفة، ص١٦.

(2) Eleanor M. Hadley, "*zaibatsu*", in: Kodansha, Encyclopedia of Japan, Vols.1-8, Vol.8, Tokyo, 1983, p.361.

(3) Andrew H. Thorson & Frank Sieganz, *The 1997 Deregulation of Japan Holding Comanie's*, Pacific Rin Law & Policy Journal Association, Vol.8, No.2, Pp.261-349, p.265.

(٤) مسـعود ضاهـر، **تاريـخ اليابـان الحديـث (١٨٥٣-١٩٤٥م): التحـدي والاسـتجابة**، (أبـو ظبـي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية، ٢٠٠٩م)، ص١٣٦.

(5) Andrew Gordon, *A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present*, Oxford University Press, Oxford, 2003, p.97.

(٦) رجل دولة بارز أدى دورًا هامًا في إحياء ميجي والإطاحة بحكومـة توكوگاوا؛ إذ أقنـع الإمبراطور (كومي) بعدم الموافقة على المعاهدات مـع الولايات المتحدة الأمريكية في أواخـر حكم توكـوگاوا، وترأس بعثـة إلى الولايات المتحدة وأوربا بين الأعـوام (١٨٧١-١٨٧٣م). وكان من المعارضين لإرسـال قـواتٍ إلى كوريـا؛ إذ كان رأيه: أنَّ مـن الـضروري أولاً تقوية البـلاد داخليًا. وكان رأيه اعتـماد اليابان على نظام دسـتوري، لا لشيء إلَّا لتحقيق المسـاواة مع الـدول الغَربية؛ لذلك أمـر في عام ١٨٨١م اينـوي كاورو بوضـع المبادئ التوجيهية للدسـتور. وفي أثنـاء مرضهِ الذي تـوفِّي فيه تشرَّف بزيارةٍ شـخصية من قبل الإمبراطور ميجي. يُنظر:

Kodansha, *Encyclopedia of Japan*, Vols.1-8, Vol.3, Tokyo, 1983, p.360.

(٧) أحد رجال السياسـة البارزين في اليابان، يعده المؤرِّخون أحـد الثلاثـة مـع كلٍّ مـن: كيـدو تاكيوشي، وسـائيغو تاكامـوري الذيـن سـاهموا في الحركـة التـي أعـادت الإمبراطـور إلى هـرم السـلطة إحيـاء ميجـي. كانت له اليـد الطـولى في الكثـير مـن الإصلاحـات التـي كانت

تهدف إلى تطوير البلاد وتحديثها. كان متسلِّطاً في طريقة حكمهِ واحتكر كلَّ القرارات المهمة. غلب عليه التوجه المحافظ في بداية حياتهِ السياسية، فكان يعارض انفتاح اليابان على الخارج، كما أبدى تأييد فكرة الإطاحة بنظام توكوگاوا بالقوة. يُنظر:

Kodansha, Vol.6, p.93.

(٨) أحد السياسيين اليابانيين في عهد ميجي، وثاني رئيس وزراء لليابان (١٨٨٨-١٨٨٩م). كان له دورٌ فعَّال بالإطاحة بحكومة توكوگاوا. عُيِّن وزيرًا للتجارة في عام ١٨٨٧م، وخلال مدَّة ولايتهِ كرئيسٍ للوزراء أشرف على إصدار دستور ميجي عام ١٨٨٩م. شغل كورودو منصب وزير الاتصالات في عام ١٨٩٢م في وزارة إيتو الثانية. أصبح أحد أعضاء (الجينرو) في عام ١٨٩٥م، ورئيس لمجلس الإمبراطور الخاص. توفِّي لإصابتهِ بنزيفٍ في المخ في عام ١٩٠٠م. يُنظر:

Kodansha, Vol.4, p.314.

(٩) سياسي بارز في عصري ميجي وتايشو. تولَّى مناصب وزارية عدَّة في الحكومتين، أصبح رئيسًا للوزراء مرتين الأولى (١٨٩٨م)، والثانية (١٩١٤-١٩١٦م). وخلال تولِّيه منصب وزير الخارجية في وزارة هيروبومي إيتو ١٨٨٨م، ووزارة كورودو كيوتاكا في عام ١٨٨٨م، تفاوض مع القوى الغربية لمراجعة وتعديل المعاهدات غير المتكافئة التي عقدتها اليابان مع تلك الدول. أقدم على تقديم العديد من التنازلات نيابةً عن الحكومة اليابانية للدول الغربية في أثناء المفاوضات ممَّا جلب نقمة الشعب عليه. يُنظر:

Kodansha, Vol.6, p.96.

(١٠) كينئيتشي أونو، **التنمية الاقتصادية في اليابان**، ترجمة: خليل درويش، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨م)، ص٧٢-٧٣.

(١) المرجع نفسه، ص٧٣.

(12) Andrew Gordon, Op. Cit., Pp.97-98.

(١٣) مازن إرشيد، **الإمبراطور ميجي وزايباتسو**، صحيفة العربي الجديد، العدد (٢٣٣)، ملحق الاقتصاد، لندن، ٢٢/ نيسان/ ٢٠١٥م، ص٥.

(14) Andrew H. Thorson et al, *A Modern History of Japan*, Pp.265-267.

(١٥) مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٩م)، ص٢٥٢-٢٥٣.

(16) Kenneth G. Henshall, *A History Of Japan: From Stone Age To Super-power*, 2nd edition, Antony Rowe Ltd, Chippenham and Eastbourne, Great Britain, 2004, p.98.

(١٧) مؤلِّف كتاب (تاريخ موجز للتنوير الياباني)، أكَّد فيه أنَّ هناك قانون شامل يحكم التاريخ الياباني وهو التقدم الحتمي للثقافة المادية تليه الثقافة الفكرية. انتقد ياماجي أيزانYamaji Aizan كتابه بأنَّه لا يسند أهميةً كبيرة إلى الشخصيات التاريخية في كتاباتهِ، وأنَّه غفل عنه «بينما الزمن يصنع البشر، فالبشر أيضاً يصنع الزمن».

Yushi Ito, *Yamaji Aizan and His Time: Nationalism and Debating Japanese History*, Global Oriental, UK, 2007, Pp.27-59.

(١٨) مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية**، ص٢٥٣-٢٥٤.

(١٩) المرجع نفسه، ص٢٥١.

(20) Andrew H. Thorson et al, *A Modern History of Japan*, Pp.265-266.

(٢١) مسعود ضاهر، **تاريخ اليابان الحديث (١٨٥٣-١٩٤٥م)**، ص١٤١؛ ولمعرفة المزيد عن عمل واختصاص هذهِ الشركات بالتفصيل، يُنظر: فوزي درويش، **اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي**، ط٣، (مصر: مطابع غباشي، ١٩٩٤م)، ص٩٧-٩٨.

(٢٢) كينئيتشي أونو، مرجع سابق، ص٨٧.

(23) Kenneth G. Henshall, Op. Cit., p.98.

(24) Patrick Heenan (ed.), *The Japan Handbook*, Routledge, London, 1998, p.128.

(٢٥) مؤسِّس شركة ميتسوبيشي عام ١٨٧١م، ويُقال إنَّه احتكر نقل المواد الحربية بدعم من حكومة ميجي في أثناء تمرد ساكا، ومعركة سيتايٍ عام ١٨٧٤م. وبهذهِ الطريقة أسَّس مجموعة ميتسوبيشي المالية (ميتسوبيشي زايباتسو) مع شركة نيهون للبريد البحري. كان من تلامذة يوشيدا تويو الذي كان يؤيد فتح أبواب

اليابان أمام العالم الخارجي. وكان عضوًا في حزبهِ (تويو) الذي كان يُعلِّق أهميةً كبيرة لدراسة الاقتصاد والعلوم التطبيقية. توفِّي عام ١٨٨٥م. لمعرفة المزيد عن أيواساكي ياتارو، يُنظر:

Yushi Ito, Op. Cit., Pp.118-119.

(26) Patrick Heenan (ed.), Op. Cit., p.128.

(27) Andrew H. Thorson, *Zaibatsu and "Keiretsu" - Understanding Japanese Enterprise Groups*, KWR International, Inc., New York, 2003.

(٢٨) مسعود ضاهر، **تاريخ اليابان الحديث (١٨٥٣-١٩٤٥م)**، ص١٤١.

(٢٩) كينئيتشي أونو، مرجع سابق، ص٧٣.

(٣٠) رؤوف عباس حامد، **الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة (١٨٥٤-١٩٠٤م)**، المجلَّة التاريخية المصرية، مج (٢٣)، ص٢٣٧-٢٦٦، (القاهرة: مطبعة الجيلاوي، ١٩٧٦م)، ص٢٤٨-٢٤٩.

(31) Mikiso Hane, Louis G. Perez, *Modern Japan: a historical survey*, 4th ed., Westview Press, United States of America, 2009, p.217.

(32) William M. Tsutsui, *A Companion To Japanese History*, Wiley Blackwell, London, 2009, Pp.182-183.

(33) Andrew H. Thorson et al, *A Modern History of Japan*, Pp.268-269.

(34) Patrick Heenan (ed.), Op. Cit., p.129.

(35) Kenneth G. Henshall, Op. Cit., p.119.

(36) Patrick Heenan (ed.), Op. Cit., p.129.

(37) Eleanor M. Hadley, Op. Cit., p.362.

(38) Mikiso Hane, Louis G. Perez, Op. Cit., p.284.

(39) Andrew Gordon, Op. Cit., p.98.

(٤٠) مسعود ضاهر، **تاريخ اليابان الحديث (١٨٥٣-١٩٤٥م)**، ص١٣٦-١٣٧.

(41) Eleanor M. Hadley, Op. Cit., p.362.

(42) Patrick Heenan (ed.), Op. Cit., p.129.

(43) Andrew Gordon, Op. Cit., p.194.

(٤٤) كينئيتشي أونو، مرجع سابق، ص١٧٨-١٧٩.

(٤٥) لمعرفة المزيد عن نظام (أي)، يُنظر: محمد أعفيف، **أصول التحديث في اليابان (١٥٦٨-١٨٦٨م)**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م)، ص١٤٤-١٥٠؛ لويس بيريز، **اليابان في القرن الثامن عشر**، ترجمة: عابد إسماعيل، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة / كلمة، ٢٠١١م)، ص٣٦٢.

(٤٦) سمر حمود الشيشكلي (المترجم)، **اليابان.. ملامح أمة**، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١١م)، ص١٩٤.

(٤٧) كينئيتشي أونو، مرجع سابق، ص١٩٩.

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) ناصر يوسف، **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركَّبة.. دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م)، ص١١٧.

(50) Eleanor M. Hadley, Op. Cit., p.362.

(٥١) سمر حمود الشيشكلي (المترجم)، مرجع سابق، ص٢١٦-٢١٧.

(52) Eleanor M. Hadley, Op. Cit., p.362.

(٥٣) سياسي ورجل دولة، تولَّى مناصب حكومية مهمة، في منها: قنصلًا عامًّا في موكدن في منشوريا. أصبح وكيلًا لوزير الخارجية عام ١٩٢٨م، ومن بعدها سفيرًا لليابان في روما. عارض الجيش ترشيحه لمنصب وزير الخارجية عام ١٩٣٦م بسبب آرائهِ الليبرالية، تقاعد من الخدمة الخارجية عام ١٩٣٩م. أودع السجن عام ١٩٤٥م بسبب معارضتهِ للسياسة العسكرية ولدعوتهِ إلى التفاوض مع الحلفاء لإنهاء الحرب التي لم يكن يرى من ورائها طائلًا. شغل منصب رئيس الوزراء في أول حكومةٍ دستورية يابانية بعد الحرب عام (١٩٤٦-١٩٤٧م)، والمرة الثانية (١٩٤٨-١٩٥٤م)، كان هدفه "تعويض ما خسرته اليابان في الحرب من خلال الدبلوماسية". يُنظر: غانم علوان الجميلي، **جذور نهضة اليابان**، (الرياض: العبيكان، ٢٠١٤م)، ص١٨٨-١٨٩.

(٥٤) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية، ص١٢٥.

(٥٥) ناصر يوسف، **مقولات التحديث في التجربة الإنمائية المركَّبة: الإنجاز والاستمرار والدروس المستفادة إسلاميًا**، مجلَّة إسلامية المعرفة: مجلَّة الفكر الإسلامي المعاصر، العدد (٥٣)، السنة (١٤)، (١٢٥-١٦٨)،

(بيروت: المعهد العالي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٨م)، ص١٢٧.

(٥٦) المرجع نفسه، ص١٢٨-١٣٠.

(57) Patrick Heenan (ed.), Op. Cit., p.129.

(58) Shigeto Tsuru, *Japan's capitalism: creative defeat and beyond*, Cambridge University Press, New York, 1993, p.11.

(٥٩) خبير مالي وتجاري أمريكي، احتل مكانةً مرموقة على الساحة الدولية (١٩٤٥-١٩٤٧م)، بصفتهِ الممثل الأمريكي في لجنة تعويض الحلفاء. كما خدم كمُستشار للرؤساء الأمريكان بصفةٍ رسمية وغير رسمية حتَّى أواخر عَقد سبعينيات القرن العشرين. لمعرفة المزيد عن باولي، يُنظر:

James Cimen, *The Home Front Encyclopedia: United States, Britain, and Canada in World Wars I and II*, ABC-CLI, USA, 2007, p.691.

(٦٠) لمعرفة المزيد عن توصيات وتقرير باولي، يُنظر:

Foreign Relations of the United States, 1946 The Far East, U.S. Government Printing Office, 1971, Pp.498-502.

(61) Shigeto Tsuru, Op. Cit., p.11.

(٦٢) دبلوماسي وضابط ومصرفي ومسؤول حكومي أمريكي، حاصل على ماجستير في الاقتصاد. أصبح أول وكيل وزير في وزارة الجيش ألأمريكي بين الأعوام (١٩٤٧-١٩٤٩م). كان له دورٌ أساسي في إلغاء الإصلاحات التقدمية الأساسية التي سعى العقيد (جالرز كيتز) من القيادة العليا لقوات التحالف إلى تنفيذها. توفِّي عام ١٩٧٤م. لمعرفة المزيد عن ديبر، يُنظر:

Howard B. Schonberger, *Aftermath of War: Americans and the Remaking of Japan, 1945-1952*, Kent State University Press, London, 1989, Pp.161-163.

(٦٣) دبلوماسي أمريكي، شغل مناصب مهمة في السفارات الأمريكية في أوروبا ما بين الأعوام (١٩٢٨-١٩٤٢م). يُعد كينان مخطط السياسة الخارجية الأمريكية في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، ومهندس الحرب الباردة، تحدى سياسات ماك آرثر للاحتلال في اليابان، رفضت توصياته في عقد معاهدة سلام مع اليابان في عام ١٩٤٩م، ورفض احتمالية قيام الاتحاد السوفيتي بهجوم عسكري، مؤكداً الحاجة لعلاقةٍ عسكرية طويلة الأمد بين الولايات المتحدة واليابان، لكن وزارة الدفاع الأمريكية اختلفت مع آرائهِ هذهِ. توفِّي عام ٢٠٠٥م. لمعرفة المزيد، يُنظر:

Wilson D. Miscamble, *George F. Kennan and the Making of American Foreign Policy, 1947-1950*, Princeton University Press, New Jersey, 1993.

(64) Curtis Andressen, *A short history of Japan From Samurai to Sony*, Allen & Unwin, Australia, 2002, Pp.123-124.

(65) Shigeto Tsuru, Op. Cit., Pp.13-14.

(66) Curtis Andressen, Op. Cit., p.124.

(67) Shigeto Tsuru, Op. Cit., p.14.

(68) Curtis Andressen, Op. Cit., Pp.151-152.

(٦٩) غانم علوان الجميلي، مرجع سابق، ص١٨٤.

(٧٠) ايفلين دوريل – فير، **الاقتصاد الياباني**، تعريب: صباح ممدوح كعدان، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، ٢٠١٠م)، ص١٢٨.

(71) Patrick Heenan (ed.), Op. Cit., p.129.

(72) Andrew H. Thorson, *Zaibatsu and "Keiretsu"*.

(٧٣) ايفلين دوريل، مرجع سابق، ص١٢٨.

(74) Curtis Andressen, Op. Cit., p.128.

(75) Patrick Heenan (ed.), Op. Cit., p.130.

(76) Kazuo Sato (ed.), *The Transformation of the Japanese Economy*, M. E. Sharpe, New York, 1999, p.27.

(٧٧) ايفلين دوريل، مرجع سابق، ص١٢٩.

(78) Patrick Heenan (ed.), Op. Cit., Pp.130-131.

(79) Curtis Andressen, Op. Cit., p.152.

Japan
From Zaibatsu to Keiretsu

Dr. Afraḥ Muhammad Ali
Al-Mustansiriya University - College of Arts

Summary:

The importance of this paper "Japan from Zaibatsu to Keiretsu" comes from that these holding companies were established in Japan in two different periods. Zaibatsu was founded in the Meiji era (1868-1912), and had a role in building Japan's economy and modern industry, and funding the government when it needed until it was dissolved after World War II by a decision from the Supreme Commander of the Allied Powers MacArthur. Keiretsu, however was established in the presence of the American occupation of Japan, as some of Keiretsu institutions were remnants of Zaibatsu companies from before the occupation, and was able to revive the Japanese collapsing economy after World War II and allow Japan to compete with the most powerful industrialized nations, especially the United States itself.

The research shows the role of these economic giant companies in effecting political events for the Japanese empire during the two most important periods of Japan's modern and current history, and how the policy of these holding companies reflects on directing Japan's domestic and foreign policies. A number of results were reached. The most important of which was the banning of MacArthur and his Zaibatsu consultants, as it was deemed a non-democratic institution, which has accumulated influence, power and money in few hands. The result of that was the involvement of Japan in many wars, including World War II. Zaibatsu was banned first by a foreign decision from the Allied forces command, then by Japan according to an anti-monopoly law issued in April 1947, which considered the holding companies illegal. Keiretsu was founded in different circumstances than Zaibatsu, as it was established under the American occupation and its laws for Japan and with its blessing, for it needed the Japanese industry and products, in contrast with Zaibatsu, which had a strong support from the Japanese government.

Keywords: Zaibatsu, keiretsu, Holding company, New Zaibatsu, shinko.